

Distr.: General
10 August 2015
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثلاثون

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير

المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

مناقشة سنوية لمدة يوم واحد بشأن حقوق الإنسان للمرأة

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

عقد مجلس حقوق الإنسان مناقشته السنوية لمدة يوم واحد بشأن حقوق الإنسان للمرأة خلال دورته التاسعة والعشرين، عملاً بقراراته ٣٠/٦ و ٢٥/٢٣ و ١٥/٢٦ و ١٤/٢٩. وركزت المناقشة على القضاء على العنف المنزلي ضد المرأة والفتاة ومنعه وعلى حقوق الإنسان للمرأة ومشاركة المرأة في السلطة وصنع القرارات. وركزت أيضاً على التدابير والممارسات الجيدة للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي تتعرض لها المرأة في المنزل والحياة العامة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

020915 070915 GE.15-13473 (A)



المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة	-	أولاً
٣	حلقة النقاش الأولى: القضاء على العنف المنزلي ضد المرأة والفتاة ومنعه	-	ثانياً
٣	بيان نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان	-	ألف
٤	استعراض عام لتدخلات المشاركين في حلقة النقاش	-	باء
٧	تدخلات ممثلي الدول الأعضاء في المجلس والدول المراقبة ومراقبين آخرين	-	جيم
٨	ملاحظات ختامية أبقاها المشاركون في حلقة النقاش	-	دال
٩	حلقة النقاش الثانية: حقوق الإنسان للمرأة ومشاركة المرأة في السلطة وصنع القرارات	-	ثالثاً
١٠	بيان نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان	-	ألف
١٠	لمحة عامة عن عروض المشاركين في حلقة النقاش	-	باء
١٤	تدخلات ممثلي الدول الأعضاء في المجلس والدول المراقبة ومراقبين آخرين	-	جيم
١٥	ملاحظات ختامية أبقاها المشاركون في حلقة النقاش	-	دال

أولاً- مقدمة

- ١- عقد مجلس حقوق الإنسان مناقشته السنوية لمدة يوم واحد بشأن حقوق الإنسان للمرأة في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، عملاً بقراراته ٣٠/٦ و ٢٥/٢٣ و ١٥/٢٦ و ١٤/٢٩. وانتظمت المناقشة في حلقتي نقاش. ركزت الأولى على موضوع القضاء على العنف المنزلي ضد المرأة والفتاة ومنعه. وتناولت الثانية موضوع حقوق الإنسان للمرأة ومشاركة المرأة في السلطة وصنع القرارات.
- ٢- ويلخص هذا التقرير المناقشة التي دارت حول هذين الموضوعين. ويعرض المسائل الرئيسية المطروحة، إلى جانب الاستنتاجات والتوصيات.

ثانياً- حلقة النقاش الأولى: القضاء على العنف المنزلي ضد المرأة والفتاة ومنعه

- ٣- تولت الأمانة العامة لجمعية الشابات المسيحيات العالمية وسفيرة النوايا الحسنة للاتحاد الأفريقي لوضع حد لزواج الأطفال، السيدة نياردازاي غومبونزفاندا، تيسير حلقة النقاش بشأن القضاء على العنف المنزلي ضد المرأة والفتاة ومنعه. وضم فريق المشاركين في حلقة النقاش وزيرة وضع المرأة وحقوقها في هايتي، ماري إيف روز موركيث ميرتيل؛ وممثلة حكومة إسبانيا المعنية بالمسائل المتعلقة بالعنف القائم على أساس نوع الجنس، بلانكا هرنانديز أوليفر؛ ومؤسس تحالف لاكي - لاكي بارو (Aliansi Laki-Laki Baru) في إندونيسيا ورئيسه وأحد أعضاء شبكة الأمين العام للقادة الرجال لإنهاء العنف ضد المرأة (UNiTE UNiTE Network of Men Leaders to End Violence against Women)، نور هاسييم؛ ومديرة شعبة السياسات بالنيابة في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بيغونيا لساغاباستر؛ والأستاذة والباحثة في جامعة كلية منطقة الحدود الشمالية (El Colegio de la Frontera Norte)، في تيخوانا بالمكسيك، خوليا إستيلا مونارين فراغوسو؛ وموظف منع الجريمة والعدالة الجنائية في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، سفن بفايفر.

ألف- بيان نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

- ٤- قالت نائبة المفوض السامي، في ملاحظاتها الافتتاحية، إن إدراج العنف المنزلي في انتهاكات حقوق الإنسان أمر استغرق سنوات من النضال. ولاحظت أن القوالب النمطية الجنسانية والأيدولوجية التي تفرض على المرأة الطاعة لزوجها ووالدها دعمت فكرة اعتبار العنف المنزلي مسألة خاصة لا يمكن للدولة التدخل فيها. ومضت تقول إن صميم العنف يكمن في الاعتقاد الذي يوكل للرجل - أي الوالد أو الزوج أو الأخ - أمر المرأة وبمنحه الحق في التحكم في سلوكها أو صون "شرفها" أو حتى يسند إليه المسؤولية عن ذلك.
- ٥- ورحبت بالتطورات المعيارية الملحوظة التي طرأت على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني بخصوص المسألة. واستدركت قائلة إن امرأة واحدة من كل ثلاثة في العالم تتعرض للعنف في فترة

من حياتها وإن نصف مجموع الإناث ضحايا جرائم القتل العمدة لقين مصرعهن على أيدي أفراد أسرهن أو شركاء حياتهن مقارنة بنسبة ٦ في المائة فقط من الذكور ضحايا جرائم القتل العمدة، في عام ٢٠١٢ وحده.

٦- ودعت نائبة المفوض السامي إلى تدخلات شاملة تتصدى لأسباب العنف المنزلي وأثره على النساء. وسلطت الضوء على أربعة مجالات تكتسي فيها إجراءات الدولة أهمية حاسمة. وذكرت في المقام الأول إجراءات التصدي للتشريعات التمييزية، بما في ذلك الاعتراف الدستوري بالمساواة بين الرجل والمرأة في جميع ميادين الحياة وحظر الاغتصاب الزوجي. وأشارت في المقام الثاني إلى ضرورة محاكمة الجناة محاكمة فعالة واتخاذ تدابير لا تهدف إلى تدعيم إجراءات المحاكمة ضماناً للمساءلة فحسب بل ومن باب الطعن في قبول المجتمع للعنف المنزلي. وقالت إن إتاحة السبل الفعالة للجوء المرأة إلى القضاء أمر تمس الحاجة إليه أيضاً، بما في ذلك من خلال إنفاذ قوانين مراعية لنوع الجنس، وهو ما من شأنه أن يمنح أيضاً حماية كافية من الانتقام والوصم. ثم أشارت في المقام الثالث إلى تعويض الناجيات بأرواحهن تعويضاً يتجاوز مجرد رد المرأة إلى الوضع الذي كانت عليه قبل حدوث حالة العنف المنزلي الفردية ويُحدث تغييراً ينطوي على إمكانية إبطال أوجه عدم المساواة بين الجنسين السابقة لحدوثه التي تمثل في الغالب الأسباب الجذرية للعنف. ولفتت النظر في المقام الرابع إلى الجهود المحددة الهدف الرامية إلى تغيير العقلية، بوسائل تشمل تنظيم حملات للتوعية ترمي إلى إعادة النظر في المواقف والقوالب النمطية وإطلاع الجمهور على تدابير الحماية والانتصاف، إلى جانب التعليم، بهدف تفكيك المفهومين النمطيين للذكورة والأنوثة وتعزيز أشكال فهم جديدة تقدر المساواة التامة بين الرجل والمرأة.

٧- وذكرت بعدة أدوات ومشاريع أعدتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية) يمكن أن تساعد الدول على القضاء على العنف المنزلي ومنعه، من قبيل البروتوكول النموذجي لأمريكا اللاتينية للتحقيق في جرائم قتل النساء بدافع جنساني، والبرامج المتعلقة بالتنميط الجنساني الذي تمارسه السلطة القضائية، والتوجيهات بشأن تعويضات عادلة بين الجنسين وقادرة على إحداث التغيير لفائدة ضحايا العنف الناجيات بأرواحهن. وأوصت بأن تطلع الدول بأنشطة التثقيف والتوعية، بما فيها أنشطة التثقيف في مجال العلاقات والتثقيف الجنسي، وأن تشرك المجتمعات المحلية والزعماء التقليديين والدينيين في تعزيز المساواة بين الجنسين وتغيير المواقف بشأن الأدوار والعلاقات بين الجنسين.

باء- استعراض عام لتدخلات المشاركين في حلقة النقاش

٨- قالت ميسرة النقاش إن العنف المنزلي أمر غير طبيعي وانتهاك للثقة، وإنه يمكن منعه. وأشارت السيدة غومبونزفاندا إلى القرارين المطروحين على الدورة بشأن مسألة العنف ضد المرأة والفتاة وبشأن زواج الأطفال المبكر والقسري ورحبت بإبلاء المجلس عناية للمسألة. ورحبت أيضاً بالمبادرات

الإقليمية في ذلك الصدد وخصوصاً باتفاقية مجلس أوروبا لمنع العنف ضد المرأة والعنف المنزلي ومكافحتها وإعلان القضاء على العنف ضد المرأة في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا.

٩- وشددت السيدة غومبونزفاندا على أهمية تنفيذ التشريعات والسياسات وإنفاذها وقالت إن العنف ضد المرأة ليس مجرد مسألة اجتماعية، بل هو جريمة. وأشارت إلى الأعمال التي أنجزتها جمعية الشابات المسيحيات في ١٠٠ بلد، بما فيها توفير المأوى والمساعدة القانونية والخطوط الهاتفية المباشرة. وشجعت المشاركين في حلقة النقاش والدول على استكشاف مظاهر العنف المنزلي ومدى انتشاره وأسبابه الكامنة والاستناد إلى مقررات الدول وقراراتها وتدخلاتها السابقة من أجل التنفيذ وتسريع وتيرة الجهود على الصعيد الوطني.

١٠- ودكرت السيدة موركيث ميرتيل بإعلان ومنهاج عمل بيجين اللذين ورد فيهما تحديد العنف ضد المرأة على أنه مجال من ١٢ مجالاً حرجاً مثيراً للقلق. وقالت إن هاتي اتخذت عدداً من الخطوات لمكافحة العنف المنزلي، بما فيها اعتماد قوانين لمكافحة العنف الجنسي ومحكمة الجناة وإنشاء المأوى، وتدريب منظمات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة، وإذكاء الوعي في صفوف وسائل الإعلام، وجمع بيانات دقيقة لتوفير المعلومات لوضع السياسات العامة وتنفيذها.

١١- وقالت السيدة موركيث ميرتيل إن العنف ضد المرأة ظاهرة متعددة الأبعاد تعرقل التنمية المستدامة وتتطلب اعتماد نهج شامل ووضع سياسات تُزود بالموارد الكافية. وقالت إن هاتي ستواصل تعزيز إجراءاتها لمكافحة العنف المنزلي ودعت جميع الدول إلى السعي إلى بناء عالم تستطيع المرأة أن تعيش فيه في مأمن من العنف. وأوصت أيضاً بإنشاء مرصد وطنية بشأن العنف المنزلي.

١٢- وأوضحت السيدة هرناندز أوليفر طرق مواجهة إسبانيا لمسائل العنف المنزلي، وهو ما يمكن تطبيقه في بلدان أخرى حسب قولها. وقالت إن إسبانيا تخصص بنداً واضحاً في الميزانية لدعم ضحايا العنف المنزلي ومساعدتهم في جميع مجالات حياتهم، بما فيها مجال العمل. وأضافت أن الحكومة ركزت على جمع البيانات المصنفة وإتاحتها للعموم. وأكدت أنها جمعت في مجال إذكاء الوعي بين الاستعانة بالقنوات التقليدية مثل وسائل الإعلام والجهات الفاعلة غير التقليدية مثل الكيميائيين والصيدلة والشركات. وشددت على أهمية الدعم والالتزام السياسيين من أجل التصدي للمساءلة. وأشارت أيضاً إلى أهمية الكشف المبكر الذي يشمل أول بوادر العنف؛ والتصدي للمواقف الذكورية والشوفينية السائدة؛ وأهمية وصم الجناة. وقالت إن التشريعات الشاملة التي تولي العناية المناسبة للنساء ذوات الإعاقة والريفيات من جملة النساء تكتسي أيضاً أهمية حاسمة في القضاء على العنف المنزلي ومنعه.

١٣- وفي معرض تطرق السيد هاسيم لدور الرجال والفتيان في إنهاء العنف المنزلي، تحدث عن العمل الذي تضطلع به منظمته، وهي عبارة عن مركز أزمات للنساء ضحايا العنف المنزلي في إندونيسيا. وقال إن المركز يوفر أيضاً برنامجاً لإرشاد الأزواج الذين يسيئون معاملة أزواجهم وبرنامجاً مخصصاً للرجال يستهدف إشراك الرجال والفتيان في إنهاء العنف ضد المرأة. وأوضح أن أغلبية النساء

ضحايا العنف المنزلي يخترن، حسب تجربته، ألا يقطعن العلاقة العنيفة نتيجة لعدم وجود حلول بديلة، إذ يواجهن الخيار بين طلب الطلاق أو البقاء مع شريك يسيء معاملتهن. وفي ذلك الصدد، سلط الضوء على أهمية العمل مع الجناة الذكور لوضع حد لدورة العنف وتغيير سلوكهم المؤذي.

١٤- وقال إن المركز يوفر التدريب للجناة الذكور بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وسبل إرساء علاقات سليمة وأساليب التواصل غير العنيفة. ويتيح أيضاً خدمات الإرشاد قبل الزواج للرجال والنساء كليهما وفضولاً دراسية عن الأمومة والأبوة. وقال إن أحد تحديات العمل مع الجناة الذكور يتمثل في ارتفاع معدلات التسرب، وهو أمر يمكن التصدي له حسب قوله بأن تجعل الحكومة ذلك التدريب إلزامياً. وأشار إلى منح القضاة سلطة فرض حضور جلسات الإرشاد على الجناة نتيجة للتعديلات المدخلة على القانون المتعلق بالعنف المنزلي في إندونيسيا، إلا أنه ما زال يجب إتاحة برنامج ممول من الحكومة لإرشاد الذكور الذين يسيئون المعاملة. وأوصى بإدماج جلسات إلزامية للإرشاد في برامج وسياسات منع العنف المنزلي.

١٥- وقالت السيدة لساغاباستر إن عدة تحديات لا تزال قائمة على الرغم من التقدم الذي أحرزته الدول في مجالات اعتماد القوانين والسياسات، وكذا في تحسين العدالة واستجابة الخدمات لاحتياجات ضحايا العنف المنزلي الناجيات بأرواحهن. وأشارت إلى عدم وجود إرادة سياسية قوية وعدم كفاية الموارد والسياسات والإجراءات؛ وعدم كفاية رصد التشريعات وتقييمها وإنفاذها؛ وعدم التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة؛ واستمرار القوالب النمطية السلبية واستحكامها؛ والتمييز وعدم المساواة بين الجنسين.

١٦- ومضت تقول إن منع العنف هو السبيل الوحيد للحد من العنف ضد المرأة والفتاة والقضاء عليه في نهاية المطاف. غير أنه لا يزال مجالاً جديداً نسبياً يتبع نهجاً مجزأ ولا يستند إلى كتلة حرجية من البيانات والخبرات. وفي ذلك الصدد، أعلنت أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعمل، بالتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، على وضع الصيغة النهائية لإطار عالمي مشترك بين الوكالات بشأن منع العنف ضد المرأة. ويستهدف الإطار تعزيز فهم مشترك لمنع العنف ضد المرأة ويشمل عدداً من الاستراتيجيات الفعالة.

١٧- وذكرت أن الأطر القانونية ينبغي أن تكمل بالتعبئة المجتمعية والتثقيف والتوعية والشراكات مع وسائط الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، بما يشمل الحركات النسائية والزعماء المحليين والدينيين والبرامج التي تعزز إشراك الرجال والفتيان.

١٨- وأشارت السيدة مونارز فراغوسو إلى إدراج جريمة قتل الإناث بصورة محددة في سجلات قوانين ١٧ بلداً في أمريكا اللاتينية. وشددت على ضرورة ألا تأخذ الدول في الاعتبار لدى التصدي لقتل الإناث نوع الجنس فحسب، بل ينبغي لها أيضاً أن تنظر في الأسباب والتحديات على نطاق أوسع. وقالت إن قتل الإناث يرتبط بالطبقة الاجتماعية، وبالوضع الجغرافي السياسي لبلد معين، وبالمسائل السياسية والهيكلية والهرمية، وبتوزيع الثروات، وبسياسات الدول الأمنية، بل وحتى بالجريمة المنظمة. وحثت

الدول على تخصيص ميزانيات وموارد كافية لإمداد العموم بالبيانات المصنفة حسب نوع الجنس بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك المرأة مغايرة الهوية الجنسية، بهدف تمويل مؤسسات حقوق المرأة وضمان استقلالها، وتدعيم مجموعات الرجال والشباب العاملين من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين ووضع حد للإفلات من العقاب على العنف ضد المرأة. وطلبت أيضاً إيلاء عناية خاصة للنساء المعرضات للعنف بوجه خاص، مثل النساء في نظام السجون أو النساء اللواتي أُفرج عنهن حديثاً.

١٩- وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/٢٣ الداعي إلى توفير معلومات محدثة عن نتائج اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني، عرض السيد بفايفر نتائج ذلك الاجتماع الذي عُقد في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر في بانكوك. وقال إن الدول ناقشت ممارسات واعدة وقدمت توصيات عملية بشأن منع جرائم القتل بدافع جنساني ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم. واعترف بأن قتل النساء والفتيات يمثل في كثير من الأحيان الحدث النهائي في سلسلة من ممارسات العنف المنزلي وغيره من أشكال العنف التي تتواصل نتيجة لارتفاع مستويات الإفلات من العقاب والانعدام المساءلة.

٢٠- وأضاف قائلاً إن التوصيات تشمل ضرورة جمع المزيد من البيانات المنهجية والمصنفة وتحليلها والتعاون مع منظمات المجتمع المدني، والزعماء المجتمعيين والدينيين، والمنظمات النسائية، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والقطاع الخاص. وقال إن الخبراء المشاركين في الاجتماع شددوا على أهمية القوانين والسياسات والإجراءات والممارسات التي لا تقتصر على منع جرائم القتل والتصدي لها فحسب، بل تستهدف أيضاً منع العنف ضد المرأة والفتاة والتصدي له، واستخدام المعايير والقواعد الدولية الراهنة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٢١- وأفاد بأن لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية اعتمدت قراراً للمتابعة يدعو الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات إضافية لتحسين قاعدة معارفها بشأن جرائم القتل بدافع جنساني وتسريع وتيرة الجهود الرامية إلى منع تلك الجرائم. وقال إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على استعداد للعمل بشراكة مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة على تكثيف إجراءات مكافحة العنف المنزلي وغيره من أشكال العنف.

جيم- تدخلات ممثلي الدول الأعضاء في المجلس والدول المراقبة ومراقبين آخرين

٢٢- اتفقت الدول خلال المناقشة على إدراج القضاء على العنف ضد المرأة في عداد الأولويات. وأعرب عن القلق من أن العنف ضد المرأة لا يزال يمثل أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً وأن العنف المنزلي هو الشكل الأكثر شيوعاً. ولاحظ عدد من المتحدثين أن العنف المنزلي يشمل العنف الجنسي، مثل الاغتصاب الزوجي الذي لا ينبغي اعتباره مسألة خاصة بل فعلاً إجرامياً بالأحرى. ولوحظ أن العنف المنزلي يظل محجوباً بثقافة الصمت التي تعبر الضحية بدلاً من تعبير الجاني. وأشار أيضاً إلى التدرج بالثقافة والتقاليد والدين في كثير من الأحيان لتبرير العنف ضد المرأة والعنف المنزلي.

٢٣- وسلط الضوء على ممارسة العنف ضد المرأة إبان النزاعات المسلحة وفي فترات السلم على السواء، واستفحاله في حالات الكوارث، وعدم اقتصاره على ثقافة أو منطقة واحدة أو فئة معينة من النساء ضمن المجتمع. وأشار إلى ارتكازه عادة على أوجه عدم المساواة والتمييز بين الجنسين. ولوحظ أيضاً أن العنف ضد المرأة غالباً ما تشتد حدته نتيجة للفقر، وانعدام فرص التعليم، وتدني مستويات التمكين، ووجود مواقف وقواعد اجتماعية سلبية تجيز تلك الممارسات. ولاحظ عدد من المتحدثين أن مرتكبي العنف ضد المرأة يشملون جهات فاعلة من الدول وغير الدول وأن فئات معينة من النساء هي أكثر عرضة للعنف. ومن هذه الفئات المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية وحاملات صفات الجنسين والريفيات والسجينات.

٢٤- وذكرت عدة دول أن العنف ضد المرأة يهدد الازدهار الاقتصادي ويحول دون مشاركة المرأة التامة في المجتمع، وأنه ينبغي بالتالي النهوض بالمرأة وتمكينها داخل المجتمعات والبلدان في جميع مجالات الحياة العامة وفي مجال صنع القرارات. وشدد مراراً وتكراراً على أهمية تجريم العنف ضد المرأة وتوفير التدريب لموظفي قطاع العدالة، بمن فيهم المدعون العامون وموظفو السلك القضائي، وحماية الضحايا من التعرض للأعمال الانتقامية التي ترتكبها أسرهم ومجتمعاتهم المحلية عندما يبلغن عن حالات العنف المنزلي، وتعويض الضحايا.

٢٥- وأثار العديد من المتحدثين مسألة الحاجة إلى ممارسات جيدة متعلقة باستراتيجيات الحماية من العنف المنزلي ومنعه، وكذا الحاجة إلى التحول من ثقافة أبوية إلى ثقافة للمساواة بين الجنسين. كما أشار العديد من المتحدثين إلى أهمية التصدي لتعير الضحايا ولإلقاء اللوم عليهن وأهمية تمكينهن حتى يتسنى لهن كسر حلقة العنف، وكذا إلى ضرورة توفير استجابة محددة الهدف للنساء من الفئات المستضعفة.

دال- ملاحظات ختامية أبدأها المشاركون في حلقة النقاش

٢٦- سلط المشاركون في حلقة النقاش الضوء على الصلات بين التمكين الاقتصادي، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والعنف المنزلي، وعلى أهمية نقل محور التركيز من التوعية إلى تغيير السلوك.

٢٧- وأوصوا بأن تعتمد الدول برنامجاً للتحويل ينبغي إمداده بميزانية وموارد كافية للتصدي للأسباب الجذرية للعنف المنزلي، مثل الفقر وانعدام فرص التعليم والتنمية الجنسانية والمواقف والقواعد الاجتماعية السلبية التي تجيز العنف.

٢٨- واتفق المشاركون في حلقة النقاش على ضرورة التصدي للعنف المنزلي في سياقات مختلفة، مثل سياقات النزاعات وحالات الكوارث وفي صفوف السكان اللاجئين والمشردين داخلياً وفي الأشكال الجديدة لوسائل التواصل الاجتماعي، بهدف القضاء على العنف المنزلي ومنعه بفعالية. وقالوا أيضاً إنه ينبغي اعتبار العنف المنزلي جزءاً من متوالية العنف التي تتعرض لها المرأة طيلة عمرها.

- ٢٩- وافق المشاركون في حلقة النقاش على ضرورة إجراء بحوث إضافية بشأن مختلف مظاهر العنف المنزلي، بما يشمل بحثاً بشأن جرائم القتل بدافع جنساني وجمع بيانات مصنفة. وأوصوا بضرورة وضع استراتيجيات شمولية ومتعددة القطاعات لمنع العنف وتحقيق التآزر بين التدخلات بغية ضمان استدامة أثر التصدي لعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الرجل والمرأة.
- ٣٠- وأشار المشاركون في حلقة النقاش إلى أن حالات النزاع تُفاقم المواقف والسلوكيات الراهنة التي تتغاضى عن العنف ضد المرأة وإلى ضرورة مساءلة الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول، حتى في حالات النزاع، من أجل منع العنف المنزلي. ودعوا إلى دعم الدول المتضررة من النزاعات بهدف منع العنف الجنسي والتصدي له على نحو فعال. وأشاروا أيضاً إلى ضرورة مواصلة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات الأمم المتحدة وبرامجها.
- ٣١- وشددوا على الدور الحاسم لمنظمات المجتمع المدني والزعماء الدينيين والمجتمعيين. واتفقوا أيضاً على أهمية إشراك الرجال والفتيان في الجهود الرامية إلى منع العنف المنزلي. وأكدوا على أن الرجل ليس عنيفاً بطبيعته وأن العنف سلوك مكتسب يمكن نسيانه.
- ٣٢- وشدد المشاركون في حلقة النقاش على أهمية التثقيف في القضاء على المفاهيم النمطية لدور الرجل والمرأة وعلى مفاهيم الذكورة التي تشجع ممارسة الرجل للعنف. وسعيًا إلى تحويل ثقافات النظام الأبوي القائمة إلى ثقافات قائمة على المساواة بين الجنسين، أوصى المشاركون في حلقة النقاش بأن تضع الدول سياساتها وفقاً للمعايير الدولية وتشاطر المعلومات والممارسات لأغراض التثقيف بشأن المفاهيم الإيجابية للذكورة ولأغراض إدراج القوالب النمطية والممارسات الضارة المرتبطة بالذكورة في المناهج الدراسية.
- ٣٣- ورحب المشاركون في حلقة النقاش بإدراج غاية محددة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ متصل بالقضاء على العنف ضد المرأة في المجالين العام والخاص.

ثالثاً- حلقة النقاش الثانية: حقوق الإنسان للمرأة ومشاركة المرأة في السلطة وصنع القرارات

- ٣٤- ضم فريق المشاركين في حلقة النقاش المديرية التنفيذية لمركز التجارة الدولية، أرائنتشا غونزالز؛ وعضواً من أعضاء البرلمان وناشطة نقابية من بنغلاديش، شيرين أختري؛ وموظفة مشاريع في جمعية الشابات المسيحيات العالمية في بنن، لوكريس فالولو؛ وشريكة في شركة إينديكس فنتشرز (Index Ventures)، من فرنسا، ميشيل أولييه؛ وباحثة في مجال الشؤون الجنسانية والسياسات العامة والإدارة العامة من باراغواي، ليليان سوتو. وتولت رئيسة الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، آمنة عويج، تيسير حلقة النقاش.

ألف - بيان نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

٣٥- رحبت نائبة المفوض السامي، في ملاحظاتها الافتتاحية، بزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامّة التي تعزى جزئياً إلى اعتماد قوانين مراعية لنوع الجنس وتدابير خاصة مؤقتة لتسريع وتيرة تحقيق المساواة الفعلية. واستدركت قائلة إن التقدم المحرز لا يزال بطيئاً وبعيداً عن الهدف الذي ينبغي تحقيقه، أي تحقيق التكافؤ بين الجنسين بنسبة ٥٠ في المائة. وقالت إن النساء لا يمثلن في الوقت الحاضر سوى ٢٠ في المائة من أعضاء البرلمان في العالم و١٧ في المائة من رؤساء الدول. وأشارت إلى النقص الشديد أيضاً في تمثيل النساء في الهيئات القيادية العليا في الميدان الاقتصادي، واستمرار حصولهن على أجور أقل من أجور الرجال عن العمل المتساوي القيمة، ووقوع عدد كبير منهن في قبضة قطاع الاقتصاد غير الرسمي، وكذا تحملهن أعباء معظم العمل غير المأجور في المنزل.

٣٦- وشددت نائبة المفوض السامي على عدم بذل جهود كافية لضمان مشاركة المرأة في مسائل السلام والأمن، على الرغم من الدراسات التي تشير إلى أن اتفاقات ما بعد النزاع المتفاوض بشأنها دون مشاركة المرأة تهاوت بسرعة أكبر من الاتفاقات التي شاركت فيها المرأة. وقالت إن حقوق المرأة تتأثر تأثيراً شديداً بالقوالب النمطية الجنسانية الضارة، باعتبارها عوائق تعرقل تمتع المرأة بحقوق المشاركة الاقتصادية والسياسية على قدم المساواة مع الرجل، وذلك بحصر المرأة في أدوار تعتبر "ملائمة" أو "أنثوية" وتؤدي إلى عدم المساواة في المعاملة. وقالت إن الهياكل الأبوية المتأصلة التي تتجلى في القواعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التمييزية تزيد الطين بلة.

٣٧- ودعت نائبة المفوض السامي إلى اعتماد نهج شامل وכלي يجب الشروع في تطبيقه في سن مبكرة بهدف التصدي لتلك العوائق. وقالت إن هناك حاجة إلى بيئات مواتية تقدر النساء والفتيات وتنهض بهن وتهيئهن لشغل مناصب قيادية. وقالت إننا نحتاج أيضاً إلى التزام الرجال والفتيان بتحقيق المساواة وعدم التمييز. وعلاوة على ذلك، أشارت إلى ضرورة أن تمثل النظم السياسية المرأة والرجل تمثيلاً تاماً وأن توضع وتنفذ قوانين تفرض المساواة والتكافؤ في الوصول إلى الموارد والفرص بين المرأة والرجل. وقالت إنه يجب إلغاء القوانين التي تنص على التمييز ضد المرأة.

٣٨- ودعت نائبة المفوض السامي الجميع إلى اغتنام الفرص الفريدة المتاحة في الأشهر المقبلة - وخصوصاً فيما يتصل بالمفاوضات بشأن أهداف التنمية المستدامة - لتقييم التقدم المحرز على مدى ٢٠ سنة منذ انعقاد مؤتمر بيجين وطرح إجراءات ملموسة تكفل التحول وتسمح بتفكيك القوالب النمطية الجنسانية الضارة وتؤدي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وترتقي بقدرة المرأة على المطالبة بحقوقها والمشاركة في السلطة وصنع القرارات.

باء - لمحة عامة عن عروض المشاركين في حلقة النقاش

٣٩- أشارت السيدة عويج، ميسرة حلقة النقاش، إلى التقرير المواضيعي الأول للفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة المقدم عام ٢٠١٣ والمتعلق بمشاركة المرأة في الحياة

العامة والسياسية. وقالت إن التقرير يصف التقدم المحرز والتحديات الرئيسية التي لا بد من التصدي لها حتى يتسنى للمرأة أن تشارك مشاركة تامة في الحياة العامة والسياسية على قدم المساواة مع الرجل وفي احترام للديمقراطية وحقوق الإنسان. وقالت إنه من الأساسي، لضمان ذلك، التصدي للأسس الهيكلية والاجتماعية التي يتركز عليها التمييز على أساس نوع الجنس.

٤٠ - ومضت تقول إن المسار لا يزال طويلاً وإن المساواة بين الجنسين في الحياة العامة والخاصة أمر لن يحققه أي بلد ما دام التمييز بين المرأة والرجل مستمراً. وأشارت إلى ضرورة تكثيف الجهود لضم المرأة إلى هيئات صنع القرارات في الهياكل المؤسسية والهيئات الدولية وهيئات أخرى. وإذ ذكرت السيدة عويج بالتقرير المواضيعي للفريق العامل الصادر في عام ٢٠١٤ عن التمييز ضد المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، شددت أيضاً على أهمية تمثيل المرأة في التعاونيات ونقابات العمال، ومشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة. ولاحظت أن عدداً كبيراً من الدول نفذ مبادرات إيجابية، مثل التدابير الخاصة المؤقتة، مما حسن مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية.

٤١ - وأكدت السيدة غونزالز أن التمكين الاقتصادي يكتسي أهمية رئيسية في ضمان حقوق الإنسان للمرأة في الواقع، إذ يجعل المرأة صاحبة مصلحة مستقلة وواثقة من نفسها في مجال الاقتصاد وفي المجتمع، وأن التجارة يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في تمكين المرأة اقتصادياً. وقالت إن مركز التجارة الدولية يساعد على بناء قدرة المرأة على توفير الخدمات المطلوبة في السوق وعرضها وعلى ربط تلك الخدمات بالأسواق الإقليمية والدولية. ومضت تقول إن عدم خلق فرص اقتصادية لما يزيد على نصف عدد السكان ليس قراراً اقتصادياً نبيهاً، مستشهدة بدراسة أجرتها مؤسسة ماكنزي وشركائه (McKinsey and Company) قالت إن الشركات ذات التنوع الجنساني الأكبر على أرفع المستويات هي الأحسن أداءً.

٤٢ - وأضافت قائلة إن مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي المدفوع الأجر أمر يعود بالفائدة أيضاً على أسرهن ومجتمعاتهن ككل. وأضافت أن توظيف النساء يمكن أن يؤثر تأثيراً ملحوظاً في الحد من وطأة الفقر وتعميم التعليم الابتدائي وخفض معدلات وفيات الأطفال. وأشارت إلى أثر التمكين الاقتصادي عبر الأجيال لأن النساء لا يعززن الفرص الاقتصادية لصالحهن فحسب بل لصالح أبنائهن أيضاً.

٤٣ - وأكدت أنه ينبغي أيضاً تناول حقوق المرأة بوصفها حقوقاً من حقوق الإنسان عبر سلسلة التمكين بأكملها بالإضافة إلى الهياكل القانونية التي تكفل تكافؤ الجنسين في القانون وتكافؤ فرص حصولهما على الموارد من أجل تمهيد السبيل لتحقيق المساواة بين الجنسين. ويشمل هذا توفير التدريب المتعلق بالتجارة والأعمال التجارية للفتيات والنساء، وتشجيع تكافؤ الجنسين في مكان العمل، وتحليل العوائق التجارية التي تؤثر تأثيراً غير متناسب في المرأة والتصدي لها، وتشجيع ممارسات المشتريات العامة التي تشمل الشركات المملوكة للنساء، وتعزيز إدماج عدد أكبر من النساء الموردين في كل سلاسل القيمة وعبرها.

٤٤ - وأفادت السيدة أختر بالتقدم الذي أحرز في بنغلاديش منذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين منذ ٢٠ سنة خلت. وأوضحت أن ذلك يتجسد في تمثيل النساء في المناصب العامة العليا، بما فيها مناصب رئيس الدولة ورئيس الوزراء وعدة وزراء في الحكومة ورئيس البرلمان وزعيم المعارضة. وإذا استشهدت بالمادتين ٧ و ٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، شددت على ضرورة ضمان المساواة في جميع ميادين الحياة، بما يشمل الأسرة ومكان العمل، وضمان تكافؤ الفرص في مجالات التعليم والصحة والأمن. وأشارت أيضاً إلى التوصية العامة رقم ٢٣ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التي تدعو الحكومات إلى قيادة الرأي العام وتوجيهه وتغيير المواقف التي تتسم بالتمييز ضد المرأة أو تثبط إشراك المرأة في الحياة السياسية والعامة.

٤٥ - وقالت السيدة أختر إن تغيير عقلية الرجال في بنغلاديش أمر لا بد منه للتصدي لتلك المواقف التمييزية والمثبطة. وأكدت أن الإرهاب باسم الدين يطرح تحدياً كبيراً أمام مشاركة المرأة في السياسة والاقتصاد. وأفادت بأن بنغلاديش أرست نظام الحصص لتمثيل المرأة في البرلمان منذ عام ١٩٧٣؛ وأن هناك ٥٠ مقعداً مخصصاً للنساء وأن هناك في الوقت الحالي ٢٠ مقعداً من أصل ٣٠٠ مقعد في البرلمان تشغلها نساء انتخبن مباشرة لشغل تلك المقاعد. ومع ذلك، أبرزت السيدة أختر أنه ليس مؤكداً على الدوام ضمان المساواة في الحقوق للمرأة في جميع ميادين الحياة على الرغم من أن دستور بنغلاديش ينص على ذلك.

٤٦ - وأشارت إلى أهمية تحقيق المساواة على مستوى الحكومة المحلية وضرورة بناء قدرات المرأة على الصعيد المحلي. ودعت الجميع إلى تنفيذ مبادرات إيجابية، بما في ذلك على مستوى القاعدة الشعبية، لتغيير عقلية الرجال وضمان إمكانية عمل المرأة مع الرجل على قدم المساواة وتمكين الشابات بهدف تحقيق المساواة.

٤٧ - وإذا أشارت السيدة فالولو إلى تجربتها الشخصية، سلطت الضوء على أهمية الدور الذي أدته القيادات النسائية كقدوات لها في تحديد مسار تنمية كفاءاتها الشخصية كزعيمة. وقالت إن إحدى تلك القدوات كانت السيدة ماري إليز غبيدو، وهي سيدة شغلت سابقاً منصب وزير العدل ومنصب وزير التجارة في بنن وسيدة أعمال ومحامية وسياسية بارعة، فضلاً عن كونها مدافعة جريئة ومستميتة عن حقوق المرأة. وأعربت أيضاً عن تقديرها لجمعية الشابات المسيحيات وعملها الرامي إلى النهوض بدور المرأة القيادي وتمكينها.

٤٨ - ووصفت السيدة فالولو، بصفتها مرشدة للشباب ومنسقة لجمعية الشابات المسيحيات في بنن، عملها في مجال تدريب الشابات ليصبحن قيادات نسائية في المستقبل، وكذلك عملها مع المدرسين والآباء والسلطات المحلية والزعماء الدينيين والبرلمان والحكومة من خلال حلقات العمل وأنشطة أخرى. وقالت إنها تواصل المشاركة، على الصعيد الدولي، في العديد من حلقات العمل والدورات التدريبية والمنتديات والمؤتمرات بتمثيل الشباب الأفارقة وإشراك صناعات السياسات.

٤٩- وسلطت الضوء على مختلف العوائق التي تعرقل مشاركة المرأة، وتشمل المواقف، والقوانين والممارسات التمييزية، واستمرار القوالب النمطية الاجتماعية والثقافية، والمسؤوليات المتعلقة بالأسرة ورعاية الأطفال. وقالت إن المساواة والتنمية والسلام أهداف لا يمكن تحقيقها دون مشاركة فاعلة للمرأة ودون دمج آرائها على جميع مستويات صنع القرارات.

٥٠- واسترسلت قائلة إن على المرأة أن تتشجع من أجل التصدي للعوائق الثقافية، وتشعر بالثقة وتتجرأ على أن تكون مختلفة، وتحدد أهداف الحياة ووسائل تحقيقها، وتحسن إلمامها بالتشريعات، وأن يكون لديها طموح في الوصول إلى مناصب المسؤولية، وأن تؤمن بإمكانياتها. واختتمت بياؤها قائلة إن التعليم هو أهم عامل حاسم في مشاركة المرأة في صنع القرارات الاقتصادية والسياسية مستشهدة بالمثل الأفريقي القائل "إذا علمت صبياً، دربت رجلاً. وإذا علمت بنتاً، دربت قرية".

٥١- ولاحظت السيدة أولييه أن قطاع رؤوس أموال المجازفة عالم يسوده الرجال ومجال يشغل فيه الرجال ٩٠ في المائة من مناصب صنع القرارات. وعلى الرغم من وجود قوالب نمطية جنسانية ونزوع المواقف إلى الانسجام بطابع ذكوري وعدواني - مما يجعل الرجال في كثير من الأحيان يستصعبون إدماج النساء في ذلك المجال - قالت إن أحد التحديات يتمثل في مواقف المرأة ذاتها وثقتها في نفسها. وقالت إن المرأة إذا أرادت الحصول على منصب رفيع المستوى في مجال رؤوس أموال المجازفة، أو في هياكل مؤسسية أخرى، فإنها قادرة على ذلك. وأضافت قائلة إن الأمر يتطلب قدراً كبيراً من الجهد والتضحية والعزم، غير أن الباب مفتوح كما يتبين من تجربتها الشخصية.

٥٢- وأشارت السيدة أولييه إلى وجوب استعداد المرأة لتحشم المزيد من المخاطر والشعور بثقة أكبر بقدراتها في قطاع الأعمال. وقالت إن على النساء اللواتي يشغلن وظائف يهيمن عليها الرجال أن يتحملن المسؤولية عن تمكين الشابات وإرشادهن وتلقيهن أنهن يتمتعن بكل المهارات والكفاءات التي يتمتع بها الرجال ويتحلين بكل ما يلزمهن لتحقيق النجاح.

٥٣- وعرضت السيدة سوتو بإيجاز عدداً من القوالب النمطية التي توجد في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والتي تحول دون مشاركة المرأة في الميدان السياسي. وهي تشمل ما يلي: اعتبار المرأة حساسة وغير قادرة على المنافسة وغير مؤهلة للمشاركة في الحياة السياسية؛ واعتبار المرأة مسؤولة عن تقديم خدمات الرعاية وحصرها في أداء الأعمال المنزلية؛ وتوقع مظهر وملبس معينين من المرأة الناجحة والتركيز على مظهرها عوضاً عن التركيز على سياساتها؛ واعتبار المرأة "الصالحة" هي المرأة التي لها أسرة وأطفال، وهي المغايرة جنسياً، والتي تمثل عموماً للمعايير الجنسانية السائدة.

٥٤- وقالت إن السياسة تعتبر بصفة عامة المجال المألوف للرجال ذوي النفوذ وإن دور النساء غالباً ما يُحصر في السياسات الاجتماعية، التي تعتبر عادة أقل أهمية من الناحية السياسية - مثل سياسات الرعاية الصحية والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

٥٥- وسعيًا إلى التصدي لتلك القوالب النمطية، قالت السيدة سوتو إنه من الضروري استخدام التعليم ووسائل الاتصال الجماهيري ووسائل الإعلام، أي عين المؤسسات التي أرست الأسس لمثل تلك القوالب النمطية. وقالت إن تدابير مثل نظام الحصص يمكن أن تكون فعالة أيضاً في تعزيز

مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية. وأضافت قائلة إن تلك التدابير تذكر أيضاً كل فرد بوجوب حضور المرأة في مختلف الميادين ومساهمتها في وضع حد لمنظور السياسة الراهن الأحادي الجانب والبعيد. وفي ختام بيّانها، دعت الدول إلى التقيد بمثال دولة بوليفيا المتعددة القوميات التي اعتمدت قانوناً لمكافحة المضايقة السياسية والعنف ضد المرأة وحققت تكافؤ الجنسين في البرلمان، بينما كانت نسبة النساء تقل عن ١٥ في المائة من أعضاء البرلمان منذ ١٠ سنوات.

جيم - تدخلات ممثلي الدول الأعضاء في المجلس والدول المراقبة ومراقبين آخرين

٥٦- سلمت الدول في تدخلاتها بأنه لا يزال ينبغي بذل جهود جبارة في جميع البلدان لضمان مشاركة المرأة التامة وعلى قدم المساواة في السلطة وصنع القرارات، على الرغم من التقدم المحرز منذ اعتماد إعلان ومنهج عمل بيجين في عام ١٩٩٥. وأقر المتحدثون باستمرار وجود عوائق متعددة، مثل القواعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التمييزية، والقوالب النمطية الجنسانية الضارة، والهياكل الأبوية المستحكمة، وعدم التكافؤ في توزيع الموارد والفرص وفي إمكانية الوصول إليها، وهي عوائق تديم التمييز ضد المرأة وتنتهك حقوق الإنسان للمرأة وتكبح التقدم في ذلك المجال.

٥٧- وسلط عدد من الدول الضوء على مساهمة المرأة الاقتصادية في التنمية ولاحظ أن تعزيز مشاركة المرأة التامة والمجدية في هياكل السلطة في جميع الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أمر يكتسي أهمية حاسمة في الارتقاء بحقوق الإنسان. وعلى الرغم من ذلك، أشار العديد من المتحدثين إلى استمرار معاناة المرأة من عدم تكافؤ الفرص في شغل المناصب الرفيعة المستوى في مجال صنع القرارات على نطاق العالم وإلى ضرورة فعل المزيد من أجل تعزيز إبراز القيادات النسائية والاعتماد على النساء الناجحات كقدوات للتحفيز والإلهام. ولاحظ بعض المتحدثين أن مشاركة المرأة في الهيئات السياسية والتشريعية تكتسي أهمية حاسمة في تحديد معالم عملية صنع السياسات بشأن المسائل المؤثرة في المرأة وأنه ينبغي إيلاء عناية خاصة لإدماج نساء الأقليات والنساء ذوات الإعاقة.

٥٨- وإذ شاطرت الدول عدداً من الممارسات الجيدة في التصدي لتلك العوائق على المستوى الوطني، سلطت الضوء على اعتماد خطط عمل وسياسات وتشريعات وطنية لتعزيز القيادة النسائية ودعم تكافؤ الجنسين. وشمل ذلك الأحكام القانونية المدرجة في الدستور والتشريعات الأخرى الرامية إلى التنفيذ الفعال لمبدأ المساواة بين الجنسين، ولنظام الحصص الملزم قانوناً لتمثيل المرأة في المناصب القيادية العامة (مثل القوائم الانتخابية) والخاصة (مثل مجالس إدارة الشركات)، ولربط تمويل الدولة للأحزاب السياسية بتمثيل المرأة بنسبة مئوية دنيا.

٥٩- وناقشت الدول أيضاً الممارسات الجيدة على المستوى الدولي، مثل تنظيم الأنشطة والمبادرات والبرامج والأطر الإقليمية الرفيعة المستوى. وشمل ذلك نداءات وجهها العديد من المتحدثين لإعطاء أهمية محورية للمساواة بين الجنسين، وللمنظور الجنساني باعتباره مسألة شاملة، في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وكذا لتحديد الالتزام بتلك المسألة المهمة، بما في ذلك تكثيف الجهود لتعميم مراعاة حقوق المرأة باستمرار في مجلس حقوق الإنسان.

٦٠- وشدد العديد من المتحدثين أيضاً على ضرورة زيادة إشراك الرجال والفتيان في تعزيز المساواة بين الجنسين. وأشار عدد من الدول إلى كون ضمان المساواة بين الجنسين مسألة حقوق تخص كل فرد من أفراد المجتمع وإلى أن الاستثمار في المرأة كففاعل إنمائي يؤدي إلى تحسين ظروف معيشة فئات سكانية بأكملها.

٦١- ولاحظ بعض المتحدثين أيضاً ضرورة ضمان المساواة في مشاركة الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال بين المرأة والرجل، فضلاً عن ضمان تكافؤ الفرص في حصول جميع النساء على التعليم العالي الجودة. وفي سياق السلام والأمن، أشارت عدة دول إلى تواصل استبعاد المرأة من المشاركة في مفاوضات السلام ومبادرات تسوية النزاعات وإلى الأهمية الحاسمة لتمكين المرأة ومشاركتها التامة في تسوية النزاعات وفي الجهود المبذولة في فترة ما بعد النزاعات من أجل ضمان استدامة السلام والأمن على الصعيد الدولي. ودعا بعض المتحدثين الدول إلى أن تكتف جهودها لإنفاذ مبدأ تكافؤ الجنسين وإلى أن تراعي أيضاً وضع المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة الذين يواجهون في الغالب اعتداءات منهجية ومعقدة على عملهم وهويتهم وأجسادهم.

دال - ملاحظات ختامية أبدأها المشاركون في حلقة النقاش

٦٢- سلم المشاركون في حلقة النقاش بأن القوالب النمطية الجنسانية والأحكام المسبقة والهياكل الأبوية ما برحت تؤثر تأثيراً سلبياً في المساواة بين الجنسين، وأن ذلك الوضع غالباً ما يتفاقم نتيجة لتصوير المرأة السلبى في وسائل الإعلام. وأشار إلى ضرورة تعزيز الاعتراف بدور المرأة كففاعل مهم في التغيير. ورئي بالتالي أنه لا يزال ينبغي بذل الكثير من الجهود لضمان مشاركة المرأة التامة وعلى قدم المساواة في هياكل السلطة وهيئات صنع القرارات.

٦٣- وإذ رحب المشاركون في حلقة النقاش بالتدابير التي اتخذتها الدول لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال المشاركة في السلطة وصنع القرارات، أكدوا أنه ينبغي أيضاً أن تراعي القوانين والسياسات والخطط نوع الجنس وتنفذ تنفيذاً تاماً. وأشاروا إلى تدابير خاصة مؤقتة مثل نظام الحصص كوسيلة جيدة لتسريع وتيرة التقدم من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، لكنهم استذكروا قائلين إنه يجب تكملة تلك التدابير ببرامج تدعم وتبني قدرات المرأة بتزويدها بالمهارات والثقة اللازمين للاضطلاع بدور قيادي والمشاركة على نحو فعال في عمليات صنع القرارات.

٦٤- وفي ذلك الصدد، شدد المشاركون في حلقة النقاش على الأهمية الحاسمة للتعليم - تثقيف الفتيات والفتيان في أبكر سن ممكن بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين الشباب بتزويدهن بالأدوات اللازمة ليصبحن زعيمات الغد. واعتبر أن من شأن تدابير بناء الثقة، مثل استخدام وسائل الإعلام بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي لإبراز القدوات من النساء والفتيات، أن تسهم في تعزيز شعور النساء والفتيات بالثقة بقدرتهن على النجاح في جميع المجالات. كما اعتبرت التكنولوجيا ذات أهمية كبيرة، على سبيل المثال في إتاحة خدمات التثقيف والتدريب الإلكتروني للمرأة وفي توفير التمويل عبر التمويل الجماعي وفي جمع البيانات المراعية لنوع الجنس.

٦٥- وشملت التوصيات الأخرى التي اقترحها المشاركون في حلقة النقاش تعزيز العلمانية ووضع الآليات والتمويل لتيسير النظر في ترشيحات النساء لشغل مناصب عليا في القطاع العام. ووجهت النداءات أيضاً لحفز الرجال وإشراكهم في تعزيز الوعي بالمساواة بين الجنسين وتغيير المواقف، وكذا في دعم النقاشات بشأن الذكورة، بهدف إحداث تغيير دائم ومكافحة القوالب النمطية الجسدية الضارة.

٦٦- وشدد المشاركون في حلقة النقاش أيضاً على ضرورة أن تدعم الدول الحركة النسائية، ولا سيما الجمعيات والمنظمات النسائية، وهو أمر يكتسي أهمية حاسمة في إطار أنشطتها المنتظمة لرصد حقوق الإنسان للمرأة وتقديم التقارير عنها. وأخيراً، أُشير إلى ضرورة النهوض بحزم أكبر بالدور المفيد للقيم النسائية في قطاع الأعمال، والتي تُغفل في كثير من الأحيان. وتشمل هذه القيم زيادة التركيز على الرعاية الاجتماعية في أوساط الأعمال، واتباع نهج قائم على توافق الآراء بصورة أكبر، والنزوع إلى البحث عن حلول سلمية لصالح الجميع بشكل أقوى.

٦٧- وتشاطر المشاركون في حلقة النقاش أيضاً أمثلة من الممارسات الجيدة لتعزيز مشاركة المرأة المتكافئة في السلطة وصنع القرارات. وشمل ذلك سياسات المشتريات العامة التي تتيح فرصاً أكبر للنساء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للازدهار، إضافة إلى تحديد الشركات المتعددة الجنسيات نفسها لغايات تمثيل في جعل سلاسل التوريد الخاصة بها شاملة للجميع بصورة أكبر.

٦٨- وشملت أمثلة أخرى نقل المرأة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي عن طريق ضمان فرص الحصول على الائتمانات، وإصلاح النظم الضريبية، والحد من الإجراءات البيروقراطية. وسلط الضوء على الدعم المقدم من البلدان والمجتمعات المحلية إلى جماعات اللاجئ المستضعفين الذين تتكون أغلبيتهم من النساء، وعلى الجهود المبذولة لربط أولئك اللاجئ بالأسواق بوصفها تدابير تعود بالفائدة على الجميع.

٦٩- وتشاطر المشاركون في حلقة النقاش أيضاً أمثلة لممارسات جيدة من قبيل مبادرات الربط الشبكي في بعض بلدان أمريكا اللاتينية من أجل ربط منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وشؤون المرأة وإرساء العلاقات بينها؛ وإنشاء هيئات لرصد وضع مشاركة المرأة في العملية السياسية؛ ووجود منظمات تساعد على تمويل الحملات السياسية للمرشحات اللواتي يلتزم بالدفاع عن حقوق الإنسان للمرأة، بما يشمل صحة المرأة وحقوقها الجنسية والإنجابية.

٧٠- وأتاحت حلقة النقاش فرصة للنظر في الإنجازات المحققة منذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين والتشديد على الأسس القانونية الدولية التي تركز عليها مشاركة المرأة المتكافئة في السلطة وصنع القرارات في جميع الميادين - السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأجمع المشاركون في حلقة النقاش على الدعوة إلى اتخاذ الإجراءات على جميع المستويات، انطلاقاً من المستوى الأسري وصولاً إلى المستويين الإقليمي والدولي. وأشاروا إلى ضرورة أن تظل الدول ملتزمة وتنابر في مسعاها المشترك لضمان تحقيق الغايات المعتمدة في بيجين وتسريع وتيرة تحقيقها.